هذا المذهب بانه يقتضي ان التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل
لم تختلف وليس كذلك قوله احوال جمع حال وهو الصفة اشار به الى
ان المتغير انما هو صفة او اخر الكلم لا ذاتها وفيه تصوير لانه لا يتخيل
تغيير ذات الآخر بان يبدل حرف آخر حقيقة كما في المثنى
والجمع حال النصب والجر وحكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
صار التنوين بعدهما كانا الشيء واحد لانهما صارا علامتين للتثنية
والجمع وعلامتين للاعراب بعدهما كانا للاول فقط وعبارة المتن بدون
ذلك المقدر صادقة بذلك وبتغيير الصفة بان تبدل حركة بحركة اخرى
حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره او حكما كما في غير المنصرف حال جره
بعد نصبه ويمكن ان يجاب عن الشرط بانه انما قيد بالاحوال نظرا الى ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات قوله او اخر الكلمة لا اختلاف
العوامل اعترض بان الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه واجيب عنه بان
الاضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق
بالواحد وبالاكثر واعترض ايضا بان الكلم اسم جنس جمعي اقل ما يطلق عليه
ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة واحدة او كلمتين
واجيب بان لامه للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض ايضا بان
العوامل جمع اقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة عوامل والامر بخلافه واجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا
الاعتراض بعينه وارد على قول الخ احوال وجوابه ان الاضافة للجنس
وتفيده بالاواخر لبيان محل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ما خرج به
يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير سبب العوامل لا يكون الا في
الاواخر وكك ان تجعله للاحتراز من الاوائل والاوساط كتغيير التكسير
والتصغير

والتصغير كقولك في زيد زييد او زويد ولا يضر خروج ذلك بما بعده
لان هذا سابق وقع في مركزه والاعتراض بالمتاخر على المتقدم غير
موجه قوله حقيقة او حكما حالان من اواخر يعني ان آخر
الكلمة قد يكون اخرا حقيقة بان لم يحذف منها شيء كدال زيد وقد
يكون اخرا حكما بان يحذف منها اخرها كيد ودم فان اصلهما يدي ودمي
حذفت الياء وجعلت الدال والميم في حكم الاخر بان صارتا محل الاعراب
وكالافعال الخمسة هو يفعلان فان علامة الاعراب فيها بثبوت
النون مع انها ليست اخرا ولا متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو الفاعل
لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلة الاخر
قوله تصيره مرفوعا الخ الضمير راجع للاخر وهو يقتضي ان
المرفوع او المنصوب او المخفوض هو نفس الاخر وليس كذلك لان
الذي يوصف باحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها واما الاخر
وهو محل ظهوره ويجاب بان الضمير راجع للاخر باعتبار الكلمة
بتمامها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه
تصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع انه داخل في الكلمة
كما يذكر بعد ويجاب بانه اقتصر في البيان على اعراب الاسم لشرفه
وقوله بعد ان كان مرفوعا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى احد
هذه الثلاثة على البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا الحكم
ويجاب بان الانتقال من احدها الى الآخر يعلم انه اعراب بالاولى
لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالاولى الانتقال من حالة
من الحالات حالات الاعراب الى الاخرى قوله بعد ان كان
مرفوعا اي ساكنا لا متحركا بحركة اعراب ولا بناء قوله هنا اي في
تعريف الاعراب قوله الاسم الممكن اي المعرب سواء كان امكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)